العرب
السبت 2021/01/23
السنة 43 العدد 11949

# سباق بين فتح الاقتصاد في الإمارات وجهود مواجهة كوفيد

## تدفق سياحي وتجاري في دبي على خلفية توسيع التلقيحات

وجه مد الإصابات المعاكس ضغوطا كبيرة لجهود الإمارات لفتح الاقتصاد، حيث يعرقل تنامي المرضى رغم توسيع عمليات التطعيم باللقاح استئناف أنشطة الاقتصاد، في وقت تحاول فيه الدولة السيطرة على الوباء لاستعادة نسق النمو.

الوباء لا يطفئ أضواء دبي

دبي - تعرضت استراتيجية الإمارات لفتح الاقتصاد إلى ضغوط مع تنامي الإصابات بوباء كورونا رغم حملة التطعيم الواسعة باللقاح، حيث كانت الدولة تراهن على أن طرحها السريع للقاحات يعني أنها ستتمكن من السيطرة على الوباء عندما فتحت أبوابها للزوار .

ويشير برنامج "عالمنا في بيانات" البحثي التابع لجامعة أوكسفورد إلى أن الحالات الجديدة في الإمارات التي يبلغ عدد سكانها نحو تسعة ملايين نسمة ارتفعت إلى ثلاثة أمثال خلال الشهر الماضي إلى نحو 354 لكل مليون فرد هذا الأسبوع والرقم مرشح للارتفاع.

ومع ذلك يظل معدل الإصابة في الإمارات أقل كثيرا من نظيره في بريطانيا، والذي يبلغ 574 لكل مليون في الدولة الأكثر تضررا في أوروبا والخاضعة الآن لعزل عام. لكنه يزيد كثيرا عن معدل العدوى في دول الجوار الخليجية، إذ يبلغ سبعة في المليون في السعودية و33 في المليون في سلطنة عمان رغم أن الإمارات لديها ثاني أعلى معدل تطعيم مقارنة بعدد السكان في العالم.

وتجنّبت الإمارات فرض عزل عام مجددا بينما تخضع بعض الدول في أوروبا ومناطق أخرى لقيود صارمة للمرة الثانية أو الثالثة.

الشيخ محمد بن زايد

**بتكاتف الجميع سنتمكن من تحصين المواطنين ضد الوباء**

وقالت دبي، الخميس، إنها منعت العروض الترفيهية الحية لكن المقاهي والحانات يمكنها البقاء مفتوحة. كما أجلت إجراء العمليات الجراحية غير الضرورية أيضا. وقال ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان الأسبوع الماضي "بتكاتف الجميع سنصل إلى المعدلات المستهدفة من التحصين سريعا ونمضي إلى طريق التعافي الكامل بعون الله".

والمخاطر كبيرة بالنسبة إلى الإمارات. فعاصمتها أبوظبي، وأغنى الإمارات السبع، لديها شبكة أمان هائلة من الثروة النفطية لمساعدة اقتصادها على التكيف مع الأوضاع الطارئة.

أما دبي، المركز التجاري، فمطاراتها المزدحمة وأبنيتها المكتبية الشاهقة وفنادقها الراقية تقوم على اقتصاد مفتوح تضررت أسسه بشدة جراء قيود كورونا المفروضة حول العالم.

ويرى أمير خان، وهو خبير اقتصادي بمجموعة سامبا المالية يعمل انطلاقا من دبي، أن ارتفاع معدلات انتشار المرض يشير إلى أن إلغاء القيود ربما كان أوسع وأسرع من المطلوب رغم أنه ساعد الاقتصاد.

وقال خان "هذا يطرح بحق أسئلة عن إمكانية استدامة التعافي، الذي بدأ يشهده الاقتصاد الإماراتي، على المدى القريب ومدى قدرته على البقاء محصنا وهو يواجه موجة ثانية تنتشر عالميا".

وتقول السلطات في الإمارات إنها ركزت على الرصد المبكر لحالات الإصابة والتدخل السريع، مما ساعدها على تحقيق أحد أقل معدلات الوفيات بكوفيد – 19 في العالم.

ويرى محللون أن ذلك يرجع في جانب منه إلى أن الشبان هم النسبة الغالبة من سكان الإمارات التي لديها أيضا عدد كبير من العمالة الوافدة.

وأحجمت المكاتب الإعلامية للإمارات ودبي وأبوظبي عن التعليق على هذا التقرير. ولم ترد اللجنة الوطنية لمواجهة الكوارث على طلب عبر البريد الإلكتروني للتعليق.

وتهدف الإمارات إلى تطعيم نصف سكانها بحلول نهاية مارس. ووزعت جرعات من اللقاحات توازي ما يزيد عن خمس سكانها حتى الأربعاء 20 يناير. ولم تسبقها في ذلك سوى إسرائيل التي وزعت بالفعل لقاحات توازي ثلث سكانها.

وتعتمد الإمارات إلى حد بعيد على لقاح طورته شركة سينوفارم الصينية. ولم يحظ هذا اللقاح بالموافقة في الكثير من الدول بسبب نقص البيانات التفصيلية عن التجارب التي أجريت عليه.

ولا تجبر السلطات السكان على تلقي اللقاح لكنها تشجعهم بقوة على ذلك. وخفضت السلطات من الحد الأدنى لعمر من يمكنهم تلقي اللقاح إلى 16 عاما أما بالنسبة إلى من يعملون في هيئات حكومية ويقررون عدم تلقيه فيُلزمون بدفع ثمن فحص تفاعل البلمرة المتسلسل (بي.سي.آر) للكشف عن كورونا كل أسبوع.

ويقول علي فهمي، وهو من باكستان ويعمل في أحد المصارف، وحصل على لقاح سينوفارم من أحد المراكز التي يتزايد عددها وتقدمه بالمجان "الناس حول العالم يستميتون للحصول على لقاح وهو متاح لنا هنا على طبق من ذهب حرفيا".

وسارعت مناطق في الإمارات إلى معاودة فتح أبوابها حتى قبل توزيع اللقاحات للوقاية من المرض. ومنذ يوليو تمكن زوار من السفر إلى دبي، وبدءا من ديسمبر إلى أبوظبي. وتجري السلطات اختبارا للكشف عن المرض بالمجان لكل من يصل إلى البلاد من الزوار.

وبمجرد تخفيف القيود، عاد الزبائن للاصطفاف انتظارا لخلو طاولات في المطاعم بدبي، وأعلنت الفنادق أن نسبة الإشغال في ديسمبر بلغت 71 في المئة، وهو ما يقل 10 في المئة فقط مقارنة بالعام الماضي، وعادت مراكز التسوق الكبرى تعج بالمشترين لكنهم ملزمون بوضع الكمامة.

وساهمت عودة الحياة إلى قطاع السياحة في إعطاء دفعة لأسواق الأسهم المحلية. فقد ارتفع مؤشر سوق دبي المالي بما يقرب من 10 في المئة منذ بداية العام وصعد مؤشر أبوظبي 11 في المئة مقارنة بزيادة نسبتها 2 في المئة فقط في المؤشر السعودي و3 في المئة في مؤشر السوق القطرية.

وقال إدوارد موراي، وهو خبير بيانات بريطاني، "من اللطيف أن ترى كل شيء مفتوح"، مشيرا إلى أنه مدد عطلته في دبي عندما أعلنت بلاده فرض عزل عام جديد، مضيفا أن "قرار التمديد كان سهلا".

ولا تكشف الإمارات عن بيانات تفصيلية لعدد الإصابات والوفيات بكوفيد – 19 في كل إمارة، وبالتالي من الصعب الحكم على ما إذا كانت دبي التي كانت أول من خفف قيود كورونا في البلاد قد تضررت أكثر من غيرها من الإمارات من موجة ارتفاع الإصابات في الآونة الأخيرة.

لكن الدول الأخرى تراقب الأوضاع المتغيرة في البلاد. وألغت بريطانيا ممر السفر الآمن الذي كانت فتحته مع الإمارات في نوفمبر والذي كان يعفي المسافرين من الدولة الخليجية من الحجر الصحي لدى الوصول.

وتظهر بيانات شركة "أو.أي.جي" أن الخط بين دبي ومطار هيثرو في لندن كان الأكثر ازدحاما بين مسارات الطيران الدولية في الأسبوع الأول من يناير.

# النقل السياحي في المغرب يشكو من غياب الزوار

الرباط - يلف الغموض قطاع النقل السياحي في المغرب حيث بات يكافح الركود المستمر بفعل غياب السياح والزوار ما تسبب في خسائر كبيرة له ولموظفيه، وذلك في ظل تواصل ضغوط الجائحة على الطلب العالمي على السفر.

وسجلت أرقام معاملات القطاع انهيارا ملحوظا بسبب غياب السياح الأجانب، الذين يظلون الزبائن الرئيسيين لهذا النوع من النقل، فضلا عن تدهور وضعية العربات والمركبات المتوقفة منذ نحو عام تقريبا.

ويرى خبراء أن غياب رؤية مستقبلية، خاصة في ما يتعلق بفتح الحدود، أمر لا يساعد على تحسن الوضع. والأسوأ من ذلك، أن إعلان العديد من البلدان عن حالة طوارئ صحية جديدة أو اعتماد حجر صحي، قلب رأسا على عقب مخططات أكثر الناس تفاؤلا.

وكان مهنيون في القطاع يراهنون على تغير الأوضاع، ولاسيما مع قرب إطلاق عملية تطعيم اللقاح المضاد لفايروس كورونا.

وتبعا لذلك تدهور الوضع الاقتصادي والمالي لشركات النقل السياحي، وانهارت القدرة الشرائية لمهنيي هذا القطاع، الذي يمثل أكثر من 80 في المئة من إجمالي الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ومع ذلك، فقد تم بذل جهود كبيرة لإنقاذ هذه الشركات والحفاظ على الوظائف. ويتعلق الأمر بسلسلة من الإجراءات، من أبرزها إطلاق برنامج لإنعاش هذا القطاع، والذي اعتمدته لجنة اليقظة الاقتصادية.

وتهدف الخطة إلى التكفل بالمأجورين، الذين تجمعهم عقود عمل مع شركات النقل السياحي قبل فبراير 2020، حيث يستفيدون من تعويضات تشمل الفترة الممتدة من 1 أكتوبر 2020 إلى 31 مارس 2021.

كما يتضمن تدابير تتعلق بتبسيط شروط استئناف النشاط، واستغلال تراخيص النقل السياحي، بالإضافة إلى تمديد، بسنة إضافية واحدة، لأجل استغلال المركبات، التي حصلت على التراخيص قبل توقيع عقد البرنامج.

وأعرب رشيد بوعمارة، الرئيس المنتدب للجامعة الوطنية للنقل السياحي، المنضوية تحت لواء الاتحاد العام لمقاولات المغرب، العضو بالكنفيدرالية الوطنية للسياحة، عن أسفه لكون استئناف الأنشطة في قطاع النقل السياحي تعيقه الإجراءات التقييدية، وذلك لفترة غير محددة وغير معروفة.

رشيد بوعمارة

**نأمل في أن يساعد اللقاح في إعادة الثقة إلى خدمات الأسفار**

وأبرز بوعمارة أنه "أمام هذه الآفاق غير الواضحة، عقدنا سلسلة من الاجتماعات مع مجموعات تمثل البنوك ومؤسسات التأجير وشركات القروض الاستهلاكية، حيث أطلعناهم على الوضع الكارثي الذي يواجه قطاعنا."

وأضاف "أكدنا على ضرورة إيجاد حل للتخفيف من أعباء الديون، التي تهدد حياة واستمرار غالبية شركات النقل السياحي ".

وتابع أنه "يتم حاليا عقد جولات نقاش على أمل التوصل إلى اتفاق يسمح لمقاولات القطاع، التي كان أداؤها جيدا قبل الأزمة، بالتعافي واستئناف الأنشطة والنمو والاستثمار وإحداث مناصب للشغل".

وسلط بوعمارة، في هذا السياق، الضوء على الصعوبات التي تلوح في المستقبل، بالنظر إلى أن قطاع السياحة كان أول المتضررين من الأزمة الحالية، وربما قد يكون آخر من يتجاوزها، ما يستدعي مواكبة طويلة الأمد للقطاع.

وقال "إننا نأمل أن يساعد اللقاح المنتظر على خلق دينامية إيجابية تعيد الثقة، التي تعد عنصرا أساسيا، إلى خدمات الأسفار".

ومن جهته، أبرز إسماعيل بلخياط، مؤسس ومدير شركة "فوتر شيفورما"، وهي شركة متخصصة في توفير سائقين في المغرب، أن الإجراءات التي اتخذتها لجنة اليقظة الاقتصادية لفائدة قطاع النقل السياحي "ممتازة"، لكن اعتمادها لمدة ثلاثة أشهر لن يكون كافيا.

# جوع في أميركا.. أكبر منتج زراعي يعاني من أزمة غذائية

## مفارقة تفرض أولوية تأمين لقمة العيش أمام بايدن

تكشف الأزمة الغذائية التي تشهدها الولايات المتحدة عن مفارقة غريبة، حيث تطرح تساؤلات حول أزمة الجوع لدى أكبر منتج زراعي في العالم، الأمر الذي فرض المسألة ضمن أولويات الملفات المطروحة على طاولة الرئيس المنتخب جو بايدن.

واشنطن - يطرح الرئيس الأميركي جو بايدن الجمعة سبل معالجة أحد أبرز تجليات الأزمة الاقتصادية الناجمة عن وباء كوفيد – 19، وهي الأزمة الغذائية، عبر التعهد بمساعدات فورية للملايين من الأميركيين العاطلين عن العمل، وغير القادرين على تأمين لقمة العيش، والذين تكتظ بهم بنوك الطعام.

وبانتظار تصويت الكونغرس على خطة المساعدة الهائلة الطارئة البالغة قيمتها 1900 مليار دولار، والتي كشف عنها الأسبوع الماضي، سيصدر الرئيس الديمقراطي مرسومين، الأول يهدف إلى زيادة المساعدة الغذائية في البلاد لمواجهة إحدى أسوأ الأزمات في تاريخها الحديث، والثاني يستهدف تعزيز الحقوق الاجتماعية للعاملين في وكالات فدرالية.

وبعد يومين على تنصيبه، يواصل الرئيس الأميركي إبراز أولوياته عبر قرارات رئاسية. وفي الأيام الثلاثة الأولى لولايته، اتخذ بايدن نحو 30 قرارا.

وأشار براين ديز مدير المجلس الاقتصادي الوطني في البيت الأبيض خلال مؤتمر صحافي إلى أن "نحو 30 مليون أميركي يعانون من عدم امتلاكهم ما يكفي من الطعام".

وأضاف أن "ذلك يتضمن راشدا أسود أو لاتينيا من أصل خمسة بحسب تحقيق جديد"، موضحا أنه بالإجمال يعاني منزل واحد من أصل سبعة من صعوبات في الحصول على غذاء كاف.

ولا يملك حاليا 12 مليون طفل ما يكفي من الطعام في الولايات المتحدة حيث توفر المدارس وجبات يومية للتلاميذ القادمين من عائلات فقيرة.

وفي المدن، ازداد حجم صفوف الانتظار أمام المراكز التي تقدم حساء يوميا، فيما اكتظت بنوك الطعام بالناس، حتى في الضواحي الميسورة في العاصمة واشنطن.

وسيطلب بايدن من وزارة الزراعة توسيع وتسهيل برنامجها لمساعدة الأشخاص والعائلات ذوي الدخل المحدود أو المعدوم، الذي استبدل نظام البطاقات الغذائية سابقا والذي كان يتيح للعائلات ذات الدخل المحدود التزود بالسلع الغذائية الأساسية من متاجر معتمدة.

وسيجري رفع قيمة البطاقة الإلكترونية التي استبدلت التذاكر الغذائية (وقيمتها بين 1 و5 و10 دولارات)، بنسبة 15 في المئة "لتعكس بشكل صحيح ثمن الوجبات" بفعل إغلاق المدارس. وحاليا، توفر البطاقة الإلكترونية 5.70 دولار في اليوم عن كل طفل في المدرسة.

وقال براين ديز "إنها خطوات ملموسة وستساعد العائلات التي تحتاج إلى الدعم من الآن"، مضيفا "هي ليست كافية لحل الأزمة الغذائية التي نواجهها".

وتابع المسؤول "من هنا لا بد من وضع خطة إنقاذ للاقتصاد" يفترض أن تنطلق المفاوضات بشأنها في الكونغرس قريبا.

وفيما خسر عدد من الأميركيين وظائفهم أو باتوا دون دخل، تريد إدارة بايدن أيضا ضمان أن تصل الشيكات المباشرة التي صوت عليها الكونغرس إلى العائلات الأكثر حاجة إليها.

وبحسب المجلس الاقتصادي الوطني، "يواجه عدد كبير من الأميركيين صعوبات في تلقي الدفعة الأولى من المدفوعات المباشرة ولم تتلق نحو 8 ملايين أسرة تتوفر لديها الشروط بعد المدفوعات التي صدرت في مارس".

ومن شأن المرسوم الثاني الذي سيصدره بايدن تحسين الشروط الاجتماعية للعاملين في الوكالات الفدرالية.

وسيصدر مرسوما "في الأيام المئة الأولى" من ولايته يرغم المتعاقدين الخاصين على دفع راتب بقيمة 15 دولارا بالساعة كحد أدنى وأن يضمنوا لموظفيهم "عطلة طارئة مدفوعة".

**30**

**مليون أميركي يعانون من نقص الطعام، حسب المجلس الاقتصادي في البيت الأبيض**

وعلّق المجلس الوطني الاقتصادي في مذكرة قائلا إن "تلك التدابير تساهم في جعل الحكومة الفدرالية مثالا لأصحاب العمل وإعادة الحماية الاجتماعية للموظفين الدائمين المهمين جدا للبلاد".

ومن بين التدابير الاقتصادية العاجلة، أصدر بايدن مرسوما بفرض إرجاء المهل النهائية لطرد مستأجرين لم يدفعوا مستحقات المنازل التي يقطنونها.

ويعيش نحو 18 مليون أميركي على إعانات البطالة. ويفترض تمديد العمل بهذه التدابير حتى سبتمبر، بالإضافة إلى إمكانية أخذ عطلة مرضية مدفوعة حال الإصابة بكوفيد – 19.

وفي ديسمبر، ارتفعت البطالة إلى نسبة 6.7 في المئة أعلى بكثير من نسبة 3.5 في المئة التي سجلت العام الماضي قبل ظهور الوباء.

واتخذ بايدن الخميس سلسلة مراسيم لمواجهة الوباء. وهو يكرر منذ أشهر أن هزم الوباء شرط أساسي لاستعادة الاقتصاد عافيته.

وكان الأميركيون تلقوا مطلع يناير 600 دولار للشخص وقد يحصلون على شيك جديد لا تعرف قيمته حتى الآن. وكان بايدن أعرب عن تأييده مرات عدة لمبلغ ألفي دولار قبل إقرار خطة التحفيز الأخيرة.

ويرى أن "عشرات المليارات من الدولارات ضرورية للسماح للسلطات المحلية والوطنية بالمحافظة على عمل المدرسين وعناصر الشرطة والإطفاء والعاملين في مجال الصحة العامة". وأكد أن ثمة حاجة إلى أموال أيضا للسماح للمدارس بإعادة فتح أبوابها.

وقد يعلن بايدن زيادة في الحد الأدنى الفدرالي للأجور ليصل إلى 15 دولارا أي ضعف مستواه الحالي (7.25 دولار).

الجوع لا يعرف جنسية